

Distr.: General
8 March 2012
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والستون

البند ١١١ (د) من القائمة الأولية*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الرئيسية
وانتخابات أخرى: انتخاب ثمانية عشر عضوا
في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لليونان لدى الأمم المتحدة

تمدي البعثة الدائمة لليونان لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ويشرفها، فيما يتعلق بقرار حكومة اليونان تقديم ترشيحها لمجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ في الانتخابات التي ستجري في نيويورك خلال عام ٢٠١٢، ووفقا لقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١، أن ترفق بهذه المذكرة تعهدات اليونان والتزاماتها الطوعية في ميدان تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (انظر المرفق).

وستغدو البعثة الدائمة لليونان ممتنة إن أمكن تعميم هذه المذكرة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة.

* A/67/50.



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لليونان لدى الأمم المتحدة

ترشيح اليونان لمجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥

تعهدات اليونان والتزاماتها الطوعية عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠

المساهمات والتعهدات والالتزامات الدولية

١ - تلتزم اليونان منذ عهد بعيد التزاماً راسخاً بالحماية الشاملة لحقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي. وتعتقد اليونان أن الأمم المتحدة تؤدي دوراً حيوياً فريداً في تقرير حقوق الإنسان وحمايتها، وهي تعترف بالدور الحاسم الذي يلعبه مجلس حقوق الإنسان في تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الوفاء بالتزاماتها بشكل فعال.

٢ - وقد دعمت اليونان بشدة إنشاء مجلس لحقوق الإنسان يتمتع بولاية قوية تمكنه من وضع المعايير العالمية لحماية حقوق الإنسان ومنع انتهاك حقوق الإنسان، ومن الاستجابة بصورة عاجلة لحالات الطوارئ الخاصة بحقوق الإنسان وتقديم التوجيه والمساعدة للبلدان التي تحتاج إلى ذلك، بهدف بلوغ أعلى معايير حماية حقوق الإنسان. وتعتقد اليونان أن مجلس حقوق الإنسان قد أثبت أنه المنتدى الأنسب للتعامل مع مسائل احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها من خلال حوار موسع حول القضايا المواضيعية التي تُعنى بجميع حقوق الإنسان، ومن خلال استجابته العاجلة لحالات حقوق الإنسان التي تتطلب الاهتمام.

٣ - وقد كانت اليونان على الدوام مؤيداً قوياً لجميع الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي في ميدان حماية حقوق الإنسان. وباعتبارها طرفاً في جميع الصكوك الدولية الرئيسية ذات الصلة، تقريباً، فإنها تعتبر أن مسؤوليتها عما تتخذه من إجراءات في المنظمات الدولية المختلفة التي تشارك فيها تشكل حجر الأساس في الحماية الفعالة لجميع حقوق الإنسان من خلال الانفتاح والشفافية والتدقيق الدولي.

٤ - وقد صادقت اليونان على جميع الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان تقريباً. وهي ستصادق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. إضافة لذلك، تعترف اليونان باختصاص اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب

واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في دراسة الرسائل الفردية. بموجب الصكوك ذات الصلة.

٥ - وفي سياق تقديمها بترشيحها في انتخابات مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١، تعلن اليونان التعهدات والالتزامات الطوعية التالية:

- المشاركة بنشاط في أعمال المجلس، وخصوصاً المساهمة في التنفيذ الكامل لولايته بهدف مواصلة تعزيز مصداقيته وكفاءته.
- العمل مع جميع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والتعاون معها، بالإضافة إلى الإجراءات الخاصة التابعة للمجلس، ومراعاة توصياتها بصورة جادة. ويوفر استقلال المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة، وما يتمتعون به من دراية عالية، إطاراً فريداً من نوعه للحوار والتعاون. وقد قدمت اليونان دعوة دائمة مستمرة للمكلفين بولايات الإجراءات الخاصة، كما استقبلت المقرر الخاص المعني بمسألة بيع الأشخاص واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية في عام ٢٠٠٦، والخبير المستقل المعني بقضايا الأقليات في عام ٢٠٠٨، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في عام ٢٠١٠.
- بذل كل الجهود الممكنة، في أوقات التحديات الاقتصادية والمالية الكبرى، للحفاظ على تدفق تبرعاتها بمستويات معقولة.
- تعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية في عمل المجلس.
- التعاون الكامل مع هيئات رصد المعاهدات من خلال تقديم تقاريرها الدورية في حينها ومن خلال المتابعة الملائمة لتوصيات تلك الهيئات.
- المشاركة الكاملة مع آلية الاستعراض الدوري الشامل وضمن المتابعة الفعالة لتوصياته.
- المساهمة، من خلال التعاون الإنمائي الوطني، في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون وصلاحيات الحكم في البلدان الشريكة.
- مواصلة المساهمة في مكافحة التمييز ضد العنصرية وكرهية الأجانب والتمييز على أساس العرق وما يتصل به من تعصب، مستفيدة من خبرتها في المشاركة النشطة في مؤتمر ديربان الاستعراضي في عام ٢٠٠٩.

- ضمان الاستجابة الكافية الفعالة لأزمات حقوق الإنسان عند حدوثها، مسترشدة بمبادئ العالمية والحيدة والموضوعية واللاانتقائية، مع العمل في الوقت نفسه على الترويج للحوار والتعاون الدولي.
- مواصلة الترويج للحوار والتعاون، في جو من الثقة والتفاهم المتبادلين، كوسيلة أولى لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في مختلف أنحاء العالم.
- مواصلة التشديد بشكل خاص على تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة وحقوق الطفل.
- مواصلة العمل في سبيل عالمية حقوق الإنسان جميعها وعدم الفصل بينها - سواء كانت هذه الحقوق مدنية أو سياسية، فضلا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما فيها الحق في التنمية. وستوجه اليونان اهتماما خاصا للعلاقة بين حقوق الإنسان والفقير، والتنمية المستدامة وحماية البيئة والمساواة في الفرص والوصول إلى الموارد الطبيعية (من قبيل المياه) والغذاء والمأوى الملائم وخدمات الصرف الصحي والتعليم، وفق ما ترسخ لدى هيئات الأمم المتحدة المعنية من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

المساهمات والتعهدات والالتزامات الوطنية

- ٦ - يتضمن الدستور اليوناني مجموعة شاملة من الحقوق والحريات المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بما يماثل ما تجسده معاهدات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية الأكثر أهمية. وهو يعلن أن احترام الكرامة الإنسانية وحمايتها يشكلان التزاما أساسيا يقع على الدولة، ويضمن حقوق الأشخاص كأفراد وأعضاء في المجتمع، بالإضافة إلى مبدأ "دولة الرفاه الدستورية".
- ٧ - وتصبح المعاهدات الدولية التي تصادق اليونان عليها جزءا أساسيا من القانون اليوناني الداخلي، ويمكن التذرع بها مباشرة أمام المحاكم، ولها الأولوية على أية أحكام مخالفة في القانون. والمحاكم الداخلية ملزمة بعدم تطبيق أي حكم تشريعي أو أي حكم آخر يتعارض مع أي من المعاهدات الدولية التي صادقت عليها اليونان. ويشمل ذلك المعاهدات الخاصة بحقوق الإنسان.
- ٨ - ويوفر النظام القانوني اليوناني على جميع المستويات طرقا فعالة للانتصاف ضد ما يحتتمل من انتهاكات لحقوق الإنسان. ويتمتع كل شخص بالحق الأساسي في الرجوع إلى المحكمة التماسا للحماية القانونية. وتلتزم جميع المحاكم بعدم تطبيق أي قانون يتقرر أنه مخالف

للدستور. وهناك أيضا نظام شامل يصمم لحماية جميع الأشخاص من أي فعل أو أي تقصير غير قانوني ترتكبه الإدارة.

٩ - وهناك سلطات مستقلة ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان تستند إلى الدستور و/أو إلى التشريعات العادية، وهي تغطي قطاعات واسعة وهامة من الإدارة وتتكفل بالمساءلة ضمن اختصاصاتها. ويتمتع أمين المظالم اليوناني بثقة واسعة من جانب الجمهور العام ومن جانب الإدارة، الأمر الذي يدل عليه استمرار تدفق شكاوى الأفراد والردود البناءة التي تقدمها السلطات العامة على توصيات أمين المظالم. وقد ترسخ مركز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وهي مؤسسة وطنية من الطراز الأول "A" أنشئت وفقا لمبادئ باريس، باعتبارها جهة فاعلة رئيسية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، من خلال ما تقوم به من أنشطة الرصد والأنشطة الاستشارية، وكشريك متميز في صياغة التشريعات في ميدان حقوق الإنسان.

١٠ - وعلى مر السنين، اعتمدت السلطات اليونانية عددا من السياسات التي تحمي حقوق الإنسان وتعززها وتمنع من انتهاكها. على أن السلطات اليونانية تدرك كل الإدراك الحاجة إلى جهد مستمر دائم لتحسين مستوى حماية حقوق الإنسان وللإستجابة لعدد من التحديات التي لا يزال يتعين التصدي لها.

١١ - وعلى وجه التحديد، تلتزم اليونان بما يلي:

- مواصلة تنفيذ الخطة الوطنية للعمل من أجل المساواة الموضوعية بين الجنسين، وهي خطة تركز على تحسين وتعزيز وتنفيذ الإطار التشريعي ذي الصلة بالسياسات الخاصة بالمساواة بين الجنسين وتعميم الاعتبارات الجنسانية.
- تحديث وإنفاذ تشريعاتها الداخلية الخاصة بالعنف ضد المرأة ومواصلة تقديم المعلومات والخدمات الاستشارية للضحايا، مع الاستفادة من أفضل ما يوجد من ممارسات في هذا الميدان.
- مضاعفة الجهود الرامية لمكافحة الاتجار بالبشر، من خلال مقاضاة مرتكبيه وحماية ضحاياه ومن خلال تدابير المنع والشراكة بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية.
- اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لمعالجة المسائل التي تمس طائفة الروما، والأخذ بتدخلات إدارية منسقة وكلية تستند إلى أوجه التآزر المحلية ومشاريع التدخل،

بمشاركة طائفة الروما اليونانية نفسها، وتنفيذ برامج تعليمية تمكن من تعزيز وصول أطفال الروما إلى الهياكل التعليمية التابعة للدولة دون أي استبعاد أو فصل.

- ضمان مساءلة جميع العاملين في مجال إنفاذ القانون، واستعراض الاتهامات المتعلقة بسوء معاملة الأفراد أو انتهاكات الكرامة الإنسانية من جانب الشرطة، وذلك بصورة فعالة ومن خلال الهياكل الملائمة، ومواصلة التشديد بشكل خاص على تدريب الشرطة.

- بذل كل الجهود للتعامل مع التحديات الناشئة عن التدفق غير المسبوق للمهاجرين غير القانونيين الذين يدخلون الأراضي اليونانية نتيجة لوضع اليونان الجغرافي على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، مع مراعاة البعد الأوروبي للمشكلة؛ ومواصلة تنفيذ الخطة الوطنية للعمل في مجال إدارة الهجرة، والتي تنص، في جملة أمور، على تحسين إجراءات اللجوء ووضع إجراءات فعالة للفرز، مع توفير شروط معيشة ملائمة للمعنيين وفقا للمعايير الدولية.

- مواصلة الترويج لسياسات فعالة تعنى بالهجرة القانونية، بالإضافة إلى تدابير وأنشطة مواطني البلدان الثالثة ممن يقيم في اليونان بصورة قانونية، من خلال الاستراتيجية الوطنية للاندماج، والتي تهدف إلى منع الاستبعاد الاجتماعي والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وإلى تعزيز التماسك الاجتماعي.

- مواصلة تنفيذ ووضع سياسات تعزز الحقوق وتكفل بتقديم الأشخاص المنتمين إلى الأقلية المسلمة في ترافيا وازدهارهم ورفاههم، وفقا للمعايير والأعراف المعاصرة في ميدان حقوق الإنسان.

- تعزيز مكافحة التعصب من خلال إطار تشريعي فعال وتنفيذ أنشطة للتوعية والتدريب موجهة للجمهور العام وللمسؤولين في الدولة، وتحديث وتعزيز التشريعات الجنائية التي تعاقب على التحريض على الأعمال أو الأنشطة التي يمكن أن تؤدي إلى التمييز أو الكراهية أو العنف ضد الأفراد أو مجموعات من الأفراد.

- المضي في تعزيز وتدعيم التدابير والمبادرات في ميدان تعليم حقوق الإنسان، والتصدي لحالات التمييز أو التمييز، خصوصا في المدارس اليونانية.

- وفي وقت يتميز بتحديات اقتصادية ومالية كبرى، بذل كافة الجهود للحد من آثار السياسات ذات الصلة على المجموعات السكانية الأكثر ضعفا، وإقامة شبكات أمان ملائمة للمحرومين.

- مواصلة تنفيذ التدابير المتكاملة لحماية حقوق الأطفال، وعلى وجه التحديد القاصرين غير المصحوبين بذويهم، استناداً إلى المبدأ الكلي المتمثل في التكفل بالمصلحة العليا للطفل.
- تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم على قدم المساواة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد.

١٢ - ويستشار المجتمع المدني بصورة منتظمة فيما يتعلق بوضع السياسات وصوغ التشريعات في ميدان حقوق الإنسان. وتنشر مشاريع القوانين وحتى المبادرات السياسية على الإنترنت وفي منصة تشبه المدونات قبل أن تقدم إلى مجلس النواب. ويمكن للأفراد والمنظمات أن يضعوا تعليقاتهم واقتراحاتهم وانتقاداتهم على كل مادة. وتقدم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، التي تضم في عضويتها ست منظمات غير حكومية كبرى، آراءها الاستشارية على مشاريع القوانين المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وكذلك على التقارير الوطنية لحقوق الإنسان المقدمة للهيئات الدولية. وقد شارك المجتمع المدني مشاركة كاملة وبصورة مفتوحة وشفافة في إعداد تقرير اليونان للاستعراض الدوري الشامل الذي جرى النظر فيه مؤخراً. وتلتزم اليونان بإشراك المجتمع المدني بصورة كاملة في وضع وتنفيذ السياسات والبرامج الداخلية في مجال حقوق الإنسان.

١٣ - وستواصل اليونان تمسكها بأعلى المعايير في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيدين الدولي والوطني.